انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيطين الاقتصادي والاجتماعي – الإكراهات والسبل–

The openness of higher schools for teachers to the economic and social environment - constraints and ways

فاطمة الزهراء شطيبي[1]

[1]المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة (الجزائر)، fatmazohrachetibi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/1 تاريخ القبول: 2021/1/23 تاريخ النشر: 2021/6/30

ملخّص:

إن التربية هي الوحيدة القادرة على تحقيق نقلة نوعية لإصلاح المجتمع إذا ما توفّرت فيها أسس البقاء والنماء، والتي انحصرت في الوقت الراهن في فك شفرات التنمية والإحاطة بالمقوّم الأساس لها وهو العنصر البشري المتميّز الذي تجتمع فيه الكفاءة العلمية والتقنية، والقدرة على تعبئة هذه المكتسبات في سوق العمل الذي يشهد منافسة دولية حادة .

كل هذا وغيره يفضي إلى ضرورة توحيد منظومة التكوين الفرعية مع عالم العمل والاقتصاد، كي لا تكون هناك فجوة بين مخرجات التكوين وسوق الشغل، وهو ما يحيل بالضرورة على إشكالية انفتاح المدارس عموما على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لذلك يقدّم المقال الحالي تصوّرا حول السّبل الكفيلة بفتح المدارس العليا للأساتذة على المحيط والإكراهات التي تجعل من هذا الانفتاح ضرورة لا خيارا.

الكلمات المفتاحية: انفتاح، المدارس العليا للأساتذة، المحيط، الإكراهات، السبل.

Abstract :

Education is the only thing capable of achieving qualitative shift to reform society if the foundation for grounds for remaining and development, which is confined at the present time to deciphering the codes of development and to grasp the main pillar for it which is the distinguished human element in which the technical and scientific competence is grouping in it, and the ability to mobilize these backgrounds in the labor market which is witnessing intense international competition.

All these and others lead to the need to unify the training sub-system with the world of work and the economy, so that there is no gap between the training outputs and the labor market, which necessarily refers to the problem of school openness in general to its economic, social and cultural surrounding.

Therefore, the current article provides an outline of ways to open higher schools for teachers to the environment and the constraints that make this openness a necessity rather than an option.
Key words : openness, higher teacher training colleges, the environment, .constraints, avenues

المؤلف المرسل: فاطمة الزهراء شطيبي

1- مقدمة:

لقد فرض التطوّر التكنولوجي وتيرة متسارعة من التغيّرات حتى أصبحت الفكرة تتزامن مع الاختراع والقول مع التنفيذ، وغدا العالم يعيش هوس التغيّرات التي سيطرت على كل مناحي الحياة وأصابت شعوب العالم بالخوف والترقّب.

الأمر الذي خلق حالة استنفار قصوى في الوسط التربوي وأوقف رجاله وجها لوجه مع تحديات كبرى ومسؤولية، تلزمهم باستغلال هذه المتغيّرات والمحافظة على تركيبة الهرم القيمي المهدّد بالتحوّل والزوال؛ وفَتَح أمام المدرسة مجال المواجهة على عدة جبهات تتمثّل الأولى في توسيع آفاق المتعلّم وتعريفه بشتى الثقافات والمستجدات العالمية على مختلف الأصعدة، لكن دون أن يتأثّر بها ويهدم بناءه الثقافي. والثانية تعمل على المحافظة على أصالة المدرسة وأسسها مع تزويدها بالعتاد المناسب كي ترفع من جودة مخرجاتها، من أجل ضمان المشاركة في النمو الاقتصادي والدخول في سوق العمل القومي والعالمي.

لذلك من السذاجة الإبقاء على الممارسات والمناهج التقليدية في تكوين المعلّمين، خاصة وأنهم مطالبون بتحقيق المعادلة الصعبة التي تشكّل حدودها مهام جد معقّدة وشاقة تتمثّل في الرفع من مستوى التعليم كي يحاكي معايير الجودة العالمية ويضمن المستقبل المهني للخرّيجين، بأن يكونوا مرغوبين ومطلوبين في سوق العمل بكل متطلّباته كي لا يحالون على البطالة الثقافية جبرا. وهو ما يفضي إلى ضرورة مد جسر التعاون بين المدرسة والمجال الاقتصادي وإتاحة الفرصة لإشراك كل الفرقاء والفاعلين والأطراف المعنية (الدولة ومؤسّساتها) أو ما أصبح يعرف "بالمتفاعلين الجدد"؛ وهو السياق الذي يؤكّد فيه **(صمويل هنتجتون) أن:**"الشّأن التعليمي أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم أو حتى للوزراء وحدهم، وإنما ينبغي أن يصبح ويمسي مجتمعيا يتم الاستقرار على أولوياته ومطالبه على أساس ديمقراطي وطني"**(حامد عمار، 2000 :84).**

ذلك أن التاريخ أثبت أن التفاعل والشراكة بين مختلف هذه المؤسّسات والمؤسّسة التربوية يضمن تنمية متوازنة، بل وحتى قفزات هائلة نحو الأمام. وبهذا يمكن تحويل المدرسة إلى

"قطب إشعاعي جاذب وإلى محور مركزي للانتماء السوسيو- اقتصادي والتربوي والثقافي العام"**(الشافعي،1996 :47)**.

كل هذا وغيره يعزّز ويثري أجرأة انفتاح المدارس على المحيط وربطها مع مكوّناته بكل أشكال التعاون والشراكات وبناء برامج مندمجة اقتصادية وثقافية.

والموضوع الحالي جاء ليثري هذا السياق من خلال تسليط الضوء على الإكراهات التي جعلت انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط ضرورة وحتمية إلى جانب السبل الكفيلة بمنهجة هذا الانفتاح وجعله أكثر فاعلية.

2- تحديد المفاهيم:

1.2- الانفتاح: أ- لغة: فتَحَ :الفتحُ: نقيض الإغلاق، فتحه يفتحه فتحا وافتتحه وفتَّحه فانفتح وتفتَّح.

وكل ما انكشف عن شيء فقد انفتح عنه وتفتَّح. وتفتح الأكمة عن النور: تشقّقه **(ابن منظور، المجلّد11-12)**.

ب- إجرائيا: الانفتاح هو ربط المدارس العليا للأساتذة لعلاقات شراكة وتعاون مع مختلف المؤسّسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الرفع من جودة مخرجاتها، والمشاركة في دفع عجلة التنمية .

2.2- المدارس العليا للأساتذة: هي المدارس التي تعنى بتكوين المعلّمين لمختلف المراحل الدراسية (الثانوي، المتوسّط، الابتدائي)،من خلال تقديم التدريب بشقيه النظري والميداني مع اختلاف مدة التكوين من ملمح لآخر: خمس(5) سنوات ملمح ثانوي، أربع(4) سنوات ملمح متوسّط، وثلاث (3) سنوات ملمح ابتدائي.

3.2- المحيط: أ- لغة: مُحيط: جمع مُحيطات (لغير العاقل)

- اسم فاعل من أحاطَ / أحاطَ بـ .

– بيئة ، وسط يقيم به الإنسان : المرءُ نتاج محيطه الاجتماعي **(منجد اللغة العربية المعاصر)**.

ب– اصطلاحا: يرى **(غريب)** أن محيط المدرسة: "مجموع التشكّلات الخارجية التي تؤدي أنساقا متفاعلة منفردة كانت أم متحدة، وأن المحيط المباشر للمدرسة كل ما هو محلي وجهوي ووطني، بينما يصف المحيط غير المباشر فيما هو عالمي وكوني"**(غريب،2014)**.

جـ– إجرائيا: محيط المدارس العليا للأساتذة هو ما يقع خارج حدودها و يشكّل حقلا ديناميا معها، من مؤسسات اجتماعية و اقتصادية وثقافية وغيرها.

4.2– الإكراهات: أ– لغة: الكُره بالضمّ والفتح: المشقة، وتكرّه الأمر: كرهه وأكرهته: حملته على أمر هو له كاره وجمع المكروه و المكاره **(ابن منظور، المجلّد13–14)**.

ب– إجرائيا: الإكراهات هي العوامل التي أجبرت المدارس العليا للأساتذة على فتح أبواب الشراكة والتعاون مع المحيط بما فيه من مؤسّسات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

5.2– السبل: أ– لغة: سبَل: السبيل: الطريق وما وضح منه، يذكّر ويؤنّث.

وسبيل الله: طريق الهدى الذي دعا إليه. وسبيل سابلةٌ: مسلوكة.

ب– إجرائيا: يقصد بالسبل الاستراتيجيات والآليات المتبعة لتفعيل عملية انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط.

3– أسباب انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط:

رغم أن الأدبيات التربوية تناولت موضوع انفتاح المدارس العمومية على المحيط إلا أن مضمونها لا يحيد عن المغزى الحقيقي من انفتاح المدارس العليا للأساتذة على محيطها لذلك لا ضير من تقديمها في هذا المقام، وقد تلخّصت الرؤى في تصوّرين أساسين هما **(غريب، مرجع سابق)**:

التصوّر الأوّل: هي الآراء التي نادت بضرورة انفتاح المدارس على محيطها الاجتماعي والاقتصادي وتبرير ذلك أن الأصل في أي نظام تربوي/تعليمي هو تحقيق الغايات والمرامي التي تحدّدها السياسة التربوية للبلاد، والتي تبنى أساسا على مقوّمين: يهدف الأوّل إلى تحقيق الكفاية الداخلية للمدرسة بما يوافق معايير الجودة المطلوبة. في حين يهدف الثاني إلى تحقيق الكفاية الخارجية من خلال الاستجابة لمتطلبات المحيط على اختلافها ودرجة تعقيدها.

أما التصوّر الثاني: فيرى أن موضوع انفتاح المدارس على محيطها لا يجب أن يناقش كأمر مستحدث في مجال التربية والتعليم، وإنما هي وظيفة تلازم أي منظومة تربوية تسعى إلى تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته الاقتصادية.

4– **مشكلة الانفتاح:** قد لا تتقاطع مشكلة انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط مع مشكلة انفتاح المدارس العمومية، لأن هذه الأخيرة تعاني من معضلة التوفيق بين مواصفات خريجيها ومتطلبات التنمية من اليد العاملة الماهرة والكفاءات العلمية القادرة على تجسيد مخطّطات التنمية في مختلف المجالات.
في حين أن المدارس العليا للأساتذة تبني تكوينها على احتياجات وزارة التربية الوطنية بدليل أنها تفتح التخصّصات وتحدِّد عدد المتكوّنين حسب ما تطلبه الوزارة، وأن متربّصيها يوقّعون عقودا في بداية أولى سنوات التكوين و يلتحقون بمناصب عمل فور تخرّجهم .

لذلك يمكن القول أن مشكلة انفتاح المدارس العليا للأساتذة تتمحور حول كيفية تحقيق التوازن بين المخطّطات الداخلية للمدرسة والأهداف المرجو تحقيقها من ورائها، ومتطلبات المحيط الخارجي بمجالاته المتعدّدة ومؤسّساته المختلفة التي تعد كل واحدة منها تنظيما قائما بذاته لا يقل تعقيدا عن الآخرين في متطلباته بسبب الأزمات والتحوّلات التي يعرفها.

كما أن هذا الانفتاح يفضي إلى ضرورة إعادة النظر في الغايات وآليات العمل ومبادئ التنظيم، كي تتمكّن المدارس العليا للأساتذة من خوض غمار الانفتاح ورفع التحدي لاستيعاب المهام التي ستلقى على عاتقها والعمل على إنجازها بكفاءة وفاعلية.

5- مجالات وسبل انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط:

➢ **الانفتاح على المحيط الاقتصادي:** لم تعد مؤسّسات التربية والتكوين تقوَّم بمعايير خاصة بها والتي تقتصر على عدد الخريجين المزوّدين بكم هائل من المعارف والراسبين المتوجّهين إلى مراكز التكوين، وإنما توحّدت معاييرها مع المؤسّسات الاقتصادية الأخرى بحيث أصبحت تقاس تكاليفها ونسبة أرباحها وجودة منتجاتها كونها مؤسّسات للاستثمار البشري تعمل على تزويد مختلف القطاعات بالعنصر البشري المؤهّل القادر على اقتحام عالم الشغل بنجاح.

هذا التقديم يساهم في إجلاء إشكالية انفتاح المدارس العليا على المحيط الاقتصادي والتي تكمن في العمل على تلبية حاجاته من الطاقات البشرية المؤهّلة القادرة على تحقيق التنمية الشاملة.

أما عن السبيل الأمثل لتحقيق هذا المطلب الملح فينطلق في خطوة أولى من القراءة الدقيقة للوظائف الحديثة للمدرسة ومواصفات خريجيها، وهو ما ينعكس بالضرورة على برامج التكوين بالمدارس العليا للأساتذة كونها تعنى بتخريج الفاعلين الحقيقيّين في مجال التربية والتعليم وهم المعلّمون. وفي هذا السياق يقدّم **(غريب)** المحتوى الجديد للتكوين في المدارس حيث يرى أنه: "في ظل المنطق الجديد الذي أصبح يسود التكوين داخل المؤسّسات التربوية، فإن الأمر لم يصبح متوقّفا على المعارف والمكتسبات وعلى ما كدّسه المتعلّم في ذاكرته، بقدر ما أصبح متوقّفا على تكوين قدرات الدراية **(savoir)** والإتقان **(savoir- faire)** وحسن التواجد**(savoire-ètre)** وحسن التخطيط للمستقبل **(savoir devenir)**، ذلك أن هذه القدرات تسعى في تآلفها إلى تكوين شخصية وفق نموذج الكفايات للتكيّف مع مختلف الوضعيات والظروف وقادرة بالتالي على الخلق والإبداع؛ وهي الرهانات التي أصبحت تفرضها مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل مناخ يسوده عنف المنافسة المتأسِّسة على نجاعة الأداة أو الوسيلة وجودة المنتوج " **(غريب،2014 :77).**

ويعمل في خطوة ثانية على مسح احتياجات سوق الشغل والاقتصاد الذي رفع تحد مهم وصعب وهو بناء اقتصاد وطني بمقاييس عالمية، وذلك بالاعتماد على القدرات الذاتية لكن

تحت مراقبة العالم وكل المنافسين، وبذلك فإن القدرة على التنمية ترادف القدرة على التفاعل في السوق العالمية.

كل هذا وغيره فرض حتمية تطوير التعليم القادر على إنتاج العنصر البشري الذي تتوافر فيه قدرات عقلية رفيعة المستوى ومطلوبة عالميا.

➢ **الانفتاح على المحيط الاجتماعي:** من الخطأ الحديث عن المحيط الاجتماعي كمفهوم كُتَلِي لأن هذا الأخير مؤلّف من عدة روافد يعد كل واحد منها تنظيما اجتماعيا قائما بذاته له متطلباته ومشاكله الخاصة، دون أن نغفل شبكة العلاقات والمصالح التي تربط هذه التنظيمات بعضها ببعض. لذلك من الصعب الحديث عن انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط الاجتماعي بكل مؤسّساته، ويكفي الاهتمام بالنواة الأساسية له وهي الأسرة التي تعاني اليوم من مشاكل جد معقّدة خلّفها التطوّر الكبير الذي مسّ الجانب التكنولوجي دون الجانب الأخلاقي وخلق أزمات وآفات اجتماعية خطيرة كالمخدّرات، العنف بأشكاله، تزايد نسبة الطلاق... إلى جانب المدرسة التي نُعدّ مسؤولين عن نجاحها بطريقة مباشرة.

ونظرا لأهمية هذه المنظومات الاجتماعية نعمل فيما يلي على إجلاء سبل الانفتاح على كل واحدة منها:

أ– **الانفتاح على الأسرة:** تعد الأسرة أوّل مدرسة يتلقى فيها الفرد المبادئ الأساسية للتربية من خلال تلقينه شبكة القيم المتمثّلة في الآداب التي عليهم احترامها والمقدّسات الملزمين بالإيمان بها. كما يتعلّم الطفل فيها لغته ومبادئ عقيدته ويبني سلّمه القيمي الذي يؤسّس عليه سلوكاته، بالإضافة إلى اكتسابه الشعور بالانتماء للجماعة الوطنية الذي يشبّعه بمفاهيم الوطنية وحب الوطن. كل هذه القيم والمبادئ يكتسبها الطفل في أحضان أسرة متماسكة تحكمها سلطة الأب وتدير شؤونها الأم.

لكن مع مجيء العولمة تفكّكت الأسرة وزالت هذه الروابط الجميلة والمتينة التي كانت تحكمها. كون الأسرة لم تعد المرجعية القيمية والأخلاقية الوحيدة التي تستقي منها الناشئة سلوكاتها، بسبب ظهور مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها: على رأسها الإعلام المرئي، شبكات الإنترنيت...وصاحب ذلك اضمحلال تدريجي لسلطة الأب وتمرّد على القيم والأخلاق الوطنية وحتى على العقيدة أحيانا تحت شعار حريات الأفراد، الشيء الذي حرّر بركان التسيّب

القيمي الذي يجعل الفرد أعزل من أي وسيلة للدفاع كونه لم يكتسب المناعة القيمية من مؤسّسته التربوية الأولى.

هذا العرض ما هو إلا غيض من فيض مما تعانيه الأسرة اليوم ما يستدعي تضافر جهود الجميع لاسترجاع كينونتها وهيبتها لأنها إن هلكت هلك المجتمع برمته، ويمكن أن ندرج في هذا السياق تقرير اللجنة الدولية المكلفة بالتربية للقرن الحادي والعشرين الذي قُدِّم لمنظمة اليونسكو، والذي يرى أن"دور المدرسة يتمثّل في خلق اللُّحْمَة الاجتماعية التي أصبحت تهدّدها عوامل متعدّدة كعدم المساواة والعنصرية والفقر والهجرة بمختلف أشكالها، والتمدن العشوائي والتمزّقات العائلية إلى جانب استغلال السياسيين لمفهومي الدولة الأمة والديمقراطية" **(عابد الجابري، 1997 :51)** .

وبما أن المدارس العليا للأساتذة مؤسّسات تكوين تربوية بامتياز يتعيّن عليها أن توافق بمناهجها وبرامجها التكوينية متطلبات المجتمع، وأن تفتح أبواب الحوار والتواصل مع الأسرة من خلال تنظيم دورات تكوينية تهمّ البناء الأسري وكيفية إدارة شؤون المنزل على اختلافها واستراتيجية التعامل مع الأبناء. وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال لا الحصر تنظيم دورات تدريبية حول: الزواج وكيفية اختيار الشريك، سبل توفيق المرأة العاملة بين البيت والعمل، كيفية التعامل مع الأبناء على اختلاف أعمارهم (أطفال، مراهقين، شباب) مع إجلاء خصوصيات كل مرحلة، الصحة النفسية والجسمية للمرأة الحامل، لأن سلامة الجنين تبدأ في فترة الحمل وهو ما أكّده العلم الحديث. كما يمكن برمجة أيام مفتوحة حول الآفات الاجتماعية: المخدرات، العنف بأشكاله، التدخين...، أو حول الحوادث المنزلية وكيفية الوقاية منها مثل: حماية الأبناء من الأدوات والمواد الخطيرة في البيت، وكيفية تعامل الأم مع مواد التنظيف التي تعدّدت وتنوّعت اليوم دون توعية حول مكوّناتها ولا مخاطرها ولا إرشادات العمل بها، وهنا تدخل حتمية التعاون مع مختلف المدارس العليا ذات التخصّص في هذا المجال إلى جانب برمجة تظاهرات علمية وتربوية تقرّب المدرسة أكثر من المجتمع.

ب- الانفتاح على المدرسة: وهي ثاني مؤسّسة للإنتاج الاجتماعي تكمّل عمل الأسرة وتسير بأهدافها إلى أبعد الحدود من الإنجاز والتوجيه. فهي تقوم بصقل تكوين الفرد

الاجتماعي وتنمي ملكة التحصيل والإدراك لديه؛ وأعمق من ذلك فهي تنتقل بوعي المتعلّم من حدود "الجماعة الأولية" وهي الأسرة إلى رحاب الجماعة الوطنية وهو الحد الذي تنتج عنده الثقافة الوطنية، لكن في ظل العولمة يظهر جليا عجز المدرسة عن مواصلة دورها الفعّال في إنتاج الثقافة الوطنية وضمان سيادتها بسبب إخفاق النظام التعليمي.

فالمدرسة تفتح أبوابها لفئة محدودة من المتعلّمين الذين تتوفّر فيهم شروط التَّمدرس إلى أن تنتهي مرحلة التعليم الإلزامي الذي تصفّى منه نسبة كبيرة من المتعلّمين، ويلقى بهم إلى "العطالة الثقافية" بينما الفئة الأخرى تواصل مرحلة أخرى من التعليم كي تصفّى بعدها وهكذا... وبذلك تعجز المدرسة عن مواكبة مستجدات العصر التي تقوم على توفير التعليم المستمر لمختلف أفراد المجتمع دون تمييز بين فئات العمر أو الجنس، من أجل إنتاج النخبة القادرة على الاستجابة للحاجات المعرفية والعلمية المتطوّرة بسرعة فائقة، والتي تتطلّب اطلاعا مستمرا بمستجدات العلوم من أجل مسايرتها والانتهال منها**(جلال أمين،1999)**.

أما عن سبل انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المدارس العامة فتكون من خلال إعادة تأهيل المعلّمين المتواجدين في الميدان، وربطهم بتطوّرات العصر الحديث في مجال الإدارة الصفية وطرائق التدريس خاصة (المقاربة بالكفاءات) التي مازال يكتنفها الكثير من الغموض وصعوبة في التنفيذ سواء على مستوى تحضير الدرس أو تقديمه، إلى جانب تدريبهم على عملية التقويم وفق هذه المقاربة وكيفية بناء السؤال وشبكات التقويم التي لم تر النور على مستوى التطبيق إلى يومنا هذا، وتعريفهم بالأنشطة التربوية التي ترتبط بالتنمية وتشكّل الدعامات الأساسية لمدخل الكفاءات مثل: بيداغوجيا المشروع، بيداغوجيا الإدماج، الوضعية المشكلة...، وتعليمية المواد وتكنولوجيا التعليم إلى جانب تدريبهم على كيفية مواجهة المشاكل السلوكية التي تزداد تعقيدا وضراوة يوما بعد يوم، بسبب تنوّع مصادرها (الشارع، الأسرة، وسائل الإعلام...) وتغيّر منظومة القيم في المجتمع، فبعد أن كان العنف منبوذا ومستنكرا من قبل الجبهة الاجتماعية أصبح أداة فعّالة لتحصيل الحقوق والأخذ بالثّأر، ولنا في مواجهات أبناء الحي الواحد بمختلف أنواع الأسلحة ولأتفه الأسباب خير دليل وغيرها من الأمثلة كثير. إلى جانب تنظيم أيام مفتوحة للمتعلّمين حول مختلف الآفات الاجتماعية وكل

ما ييسّر لهم بناء حياتهم الاجتماعية والمهنية، إلى جانب تنظيم تظاهرات ثقافية تعرّفهم بالبيئة وكيفية المحافظة عليها وجعلها وسطا للعيش الآمن.

6- استراتيجية ربط التعليم بالإنتاج:

يقوم المجتمع الحالي على مزيج من التطوّر العلمي والتكنولوجي اللذين أعطيا طاقة ضخمة لعجلة التقدّم والتطوّر تغيّرت بموجبها متطلبات مختلف القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية...)، الشيء الذي انعكس على مميزات اليد العاملة التي أصبحت تشترط فيها الكفاءة العالية في الأداء والقدرة على الابتكار والتميّز؛ وهو من أسمته (بثينة عمارة، 2000) بالإنسان الجديد الذي يجب أن يكون: "على مستوى عال من التعليم والتدريب والقدرة على التحوّل من مهنة إلى أخرى، واتخاذ القرار على خط الإنتاج مباشرة"(بثينة عمارة، 2000 :19).

ما جعل الأنظار تتجه إلى منظومة التربية والتكوين التي أصبحت مطالبة بتجديد مناهجها والرفع من أدائها بما يوافق معايير الجودة العالمية. لذلك عرَف الحديث عن التربية والتكوين مفاهيم جد واسعة تشمل: "التعليم والتعلّم والتكوين، تنمية الشخصية وتأهيل الفرد من أجل تحقيق ذاته وتلبية مطالب مجتمعه وعالمه"(محمد بوصحابي،2007 :100). وبما أن هذه المهمة جد شاقة وشبه مستحيلة على مؤسّسة واحدة لما فيها من تداخل بين أهدافها وأهداف المجتمع بمجالاته المتنوّعة، والتزام بتلبية احتياجات مختلف القطاعات مع احترام خصوصية كل منها، تم اقتراح متفاعلين جدد يكونون للمؤسّسات التربوية ظهيرا. فأضحت نشاطاتها مبنية على الجهود المشتركة التي تعمل في إطار روابط وعلاقات مركّبة، تهدف إلى تذليل الصعاب وتيسير سبل التقدّم والتنمية. وهذا العمل الطموح لا يتأتى إلا إذا أقدم المسؤولون على القيام بإجراءات وخطوات جريئة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (الشافعي، مرجع سابق):

- الرفع من مستوى التعليم من خلال تطوير مناهجه وتكوين القائمين عليه وتوفير كل الإمكانات المادية الضرورية لتسهيل مهمة المربين خاصة التكنولوجيا الحديثة كي تكون الاستراتيجية التعليمية معاصرة.

- يجب أن تراعي مناهج التربية والتعليم والتكوين متطلّبات المجال الاقتصادي وعالم الشّغل وذلك بتكوين الكفاءات المطلوبة وطنيا وعالميا، دون التخلي عن خصائص ومقوّمات الإنسان المواطن التي تحفظ هويته وقيمه ومعاييره على اختلافها.

– إعادة هيكلة نظم التربية والتعليم والتكوين.

– الاهتمام باللغة العربية وضرورة إعطائها المكانة المنوطة بها كونها أداة التعبير والتعليم ونشر المعرفة والقيم لدى كافة الناس في المجتمع. فاللغة كغيرها من المواد تحتاج إلى التحديث والتجديد كي تواكب مستجدات العصر وتضمن التواصل الفكري والحضاري المنتج بين الأجيال.

– التركيز على التدريب وصقل المهارات للحصول على مختلف التقنيات الجديدة وضمان مكان في الوسط المهني الذي لا يعترف بالشهادات بقدر ما يعترف بالمهارات المبرهن عليها في سوق العمل .

– التخطيط العقلاني الممنهج على المستوى التربوي إلى جانب البحوث العلمية المعمّقة القادرة على تحديد نقاط الإصلاح وأشكاله وأهدافه.

– ضرورة بلورة فلسفة اجتماعية وتربوية تشكّل الإطار المرجعي المتكامل لسياسة تربوية وتنموية واضحة الأهداف والتوجّهات والمقاصد، مؤطّرة لاستراتيجية عقلانية للنظر والممارسة وللتخطيط والبرمجة والتدبير الرّشيد للموارد البشرية والمادية.

– طالما أن دائرة العلوم في حراك مستمر وسريع وجب على كل إنسان الاهتمام بثقافته الذاتية سواء أكان متعلّما متمدرسا أو دخل سوق العمل.

خاتمة:

قد تكون الاستفاضة في الحديث عن منظومة التربية والتكوين كونها روح التغييرات التي يشهدها العالم، لذلك يجب أن تكون انطلاقتها من خلع الممارسات التقليدية واكتساء ثوب التقدّم بكلّ مقوّماته من أجل بناء مدرسة قادرة على مواجهة تحديات العصر الحديث وتلبية متطلباته المتبلورة في الطلب الاجتماعي والاقتصادي، لتعليم وتكوين قوى بشرية قادرة على التفاعل مع المعطيات الكونية الجديدة السريعة التبدّل والتغيّر التي ميّزتها هيمنة "السوق الكونية" ودعوتها لتمهين التعليم وإلحاقه بالاقتصاد.

لذلك طفت على السّطح حتمية انفتاح المدارس العليا للأساتذة على المحيط لأن تحقيق التنمية بالمواصفات المطلوبة، يقتضي تضافر جهود جميع الفاعلين في الحقل التربوي لجعل المدرسة قطبا إشعاعيا يدحض الادعاءات القائلة بإفشالها للمخططات الاجتماعية والاقتصادية وعدم مطابقة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل.

قائمة المراجع المعتمدة:

- المنجد في اللغة العربية المعاصرة **(2001)**، دار المشرق، ط2، بيروت.
- ابن منظور(2014)، لسان العرب، ط8، دار صادر، بيروت لبنان.
- إبراهيم محمد الشافعي وآخرون **(1996)**، المنهج المدرسي من منظور جديد، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
- بثينة حسنين عمارة **(2000)**، العولمة وتحديات العصر، وانعكاساتها على المجتمع المصري، ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر.
- جلال أمين **(1999)**، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي (1789–1998)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان.
- حامد عمار**(2000)**، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر.
- عبد الكريم غريب **(2014)**، مستجدات التربية والتكوين، ط1، منشورات عالم التربية، المغرب.
- محمد عابد الجابري **(1997)**، قضايا في الفكر التربوي، بيروت، لبنان.
- محمد بوصحابي**(2007)**، تربية المستقبل ورهان تحقيق التنمية البشرية مجلة علوم التربية، العدد 33، دورية مغربية نصف سنوية، مطبعة النجاح الجديدة.